الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
غانم سليم
رقيق برة محمد القاسم

تحت عنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي الجزائري

لجنة المناقشة:

د. قطوش عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. واضـــح فـــواز	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. بـــرو هشـــام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

كلمة شكر و عرفان

- ✓ نشكر الله عز وجل على أن وفقنا لإتمام هذا العمل فالحمد لله على توفيقه وسداده فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.
- ✓ كما نتوجه بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور الذي رافقنا طيلة مدة إنجاز هذا العمل والذي لم يبخل علينا بالتوجيه والنصح.
- ✓ شكرا لكل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

الفهرس :

شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	1
الفصل الأول : التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	
المبحث الأول: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	04
المطلب الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر	04
أولا: تعريف الاستثمار	04
انيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	06
ثالثا :مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الثاني: المناخ الاستثماري ومحدداته	08
أولا :تعريف المناخ الاستثماري	08
ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	10
أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض	10
ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.	14
اولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة.	14
ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.	15
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	18
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	18
المطلب الثاني: تعريف التنمية وقياسها:	21
أولا: تعريف التنمية	21
ثانيا: قياس التنمية	23
خلاصة	24
الفصل الثاني :الاستثمار الأجنبي في الجزائر	
المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار في الجزائر	27
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	27

أولا :قوانين الاستثمار في الجزائر	27
ثانيا :الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:	33
المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	39
الفرع الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار	39
أولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية	39
ثانيا: البنية التحتية للمواصلات والاتصالات	40
الفرع الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	42
أولا : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	42
ثانيا: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر	43
المبحث الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
المطلب الأول :المعوقات الاقتصادية	46
الفرع الأول: الاستقرار السياسي	46
الفرع الثاني: عدم وجود سوق المنافسة:	46
المطلب الثاني: المعوقات القانونية والإدارية	49
أولا: الفساد الإداري	49
ثانيا : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية":	50
ثالثا: عوائق قانونية أخرى	51
خلاصة	55
خاتمة	
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.	32
02	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1998-2007.	39
03	يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2010.	42
04	يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب (2009-2011)	44
05	يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر وتونس والمغرب 2009.	45
06	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه(2000-2012)	53
07	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2015)	54
08	العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي والناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال الفترة (2000-2012)	56
08	العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2011.	57

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.	**38**
02	ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول	**38**
03	العلاقة بين التدفقات النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1995 -2011	**54**

مقدمة

مقدمة:

ان الموضوع الذي تتناوله هده الدراسة يتعلق بتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء .

وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية Solow-Swan ونماذج النمو الداخلي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل ومها قد ودخولها السوق المحلي. ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

أ. الإشكالية:

لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ماهوا أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية.

-ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

-ماهو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

ب. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معّزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال لمحلية ا وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية ومهارات الإنتاج و التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

ت . أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

- صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.

الفصل الأول

التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الا خيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. و في ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

أولا: تعريف الاستثمار

إن مفهوم الاستثمار لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونمّاه[1].

ومن جهة اخرى هو عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح او عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية.[2]

كما يعرف أيضا على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة[3].

يعرف كذلك على انه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها[4].

---

[1] محمد محمد أحمد سويلم ، (2009)الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص23.

[2] موسى بودهان ،(2006)،القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني ، ص 10

[3] مبارك سلوس، (2001)،التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص56.

[4] معاوية أحمد حسين، (الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد. السعودية، الرياض، ص 2.

من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه[1].

قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات .... الخ)أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها[2] .

أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سندتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة ، فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا[3].

من التعريفات السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[4].

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات معينة بها عندما تقوم بإصدار أوراق مالية(أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات)بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي

[1] نفس المرجع.

[2] علي عباس، (2007) ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ، ص36.

[3] نفس المرجع .

[4] عبد السلام أبو قحف،(1989)نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، ص13.

لهذه الدول المتلقية[1] وهكذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمروا المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد [2].

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)الاستثمار الأجنبي المباشر على انه :نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما(المستثمر المباشر)على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر)مؤسسة الاستثمار المباشر (و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[3].

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه : ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداريين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إ في قطر آخر(القطر المستقبل للاستثمار[4]).

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على انه :ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها[5].

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه

[1] حسين عبد المطلب الأسرج ، ديسمبر(2005) سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، العدد ، 83ص3.

[2] محمد صالح القريشي، (2008)، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، ص15.

[3] OECD , (1999),third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris - P:07

[4] علي عبد القادر علي،(2004)محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الواحد والثلاثون ، ص4

[5] بلال بوجمعة (2007) تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، .تلمسان، ص19.

تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح[1].

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة[2].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال لشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها[3]، و تختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية ب 100 %بينما النمسا وكندا تحددها ب 50%وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25%مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا ،فرنسا ، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20 %أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها10%[4] ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي :المؤسسات التابعة و التي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50%من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين10 % إلى 50%من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة [5].

ثالثا :مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد برأسمال الاستثمار بأنه رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من

[1] حاتم القرنشاوي، (2006) ،تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ص3.

[2] أحمد زغدار،(2004)،الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، عدد، 3 الجزائر ، ص15.

[3] Michel Menry Bouhet ,(2005) , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France , Pearson Éducations , p 99.

[4] فيصل حبيب حافظ ،(2005)،دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة السعودية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، الجزائر ص24.

[5] طارق نوري، (2006)، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ص3.

خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر[1] ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي [2]:

1- رأس مال حقوق الملكية(Equity capital)

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

2-العوائد المعاد استثمارها:

وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

3-رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات

وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري ومحدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولا :تعريف المناخ الاستثماري :

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي :يقصد بمناخ الاستثمار انه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل

[1] نفس المرجع .

[2] espana , final draft , july 31, 2003 ,page 5. Maitena duce ,(2003) , definition of foreign direct investment, a methodological note , banco de

المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني[1].

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية[2].

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه .ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار[3].

وهكذا نستخلص أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نونية والقا التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

1-البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار

[1] أسامة كردي، (2001)،آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، ، ص288

[2] حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص.29

[3] ناجي بن حسين،(2009)،تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ،31ص59

للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير[1].

2-البيئة الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ،كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل :مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق و السياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ،الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار[2].

3-البيئة القانونية والتشريعية :

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل :مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة ، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها[3] .

4-البيئة الإدارية:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص

[1] علي عباس، مرجع سابق، ص17.

[2] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مرجع سابق ، ص5.

[3] نفس المرجع السابق ذكره.

لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد لمالي والإداري في الأجهزة الحكومية[1].

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1/ الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى[2].

2/ الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة ، حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثار

[1] نفس المرجع السابق ذكره.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص11.

توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار[1].

3/الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادرتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج[2].

ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الاوربية أو شمال القارة الأمريكية[3].

4/الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية[4].

ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

1- الاستثمار المشترك:

[1] نفس المرجع السابق ذكره.

[2] حسين عبد المطلب الاسراج المرجع السابق ص 11.

[3] صالح مفتاح ، دلال بن سمينة" ،(2008)، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43ص .121

[4] نفس المرجع .

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا[1].

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات) :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها[2].

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company

حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمةtransnational ، حيث أن هذه entreprise بدلا من corporation وكلمة multinational بدلا من الشركات تتعدى القوميات، ذلك لآنها تتمتع بقدر كبير من حرية، تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول[3].

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.

[1] عبد السلام أو قحف،(2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، ص364

[2] فليح حسن خلف (2007) اقتصاد المعرفة، الأردن ،عالم الكتب الحديث ، ص188.

[3] عثمان أبو حرب (2008) الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر،ص278.

أما الفرع الأجنب (foreign branch) المملوك كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة(country Host) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة[1].

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسيا لها[2].

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:

1/كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره؛

2 / تنوع المنتجات ؛

3/التفوق التكنولوجي؛

4/هيمنتها على الاقتصاد؛

5/الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛

6/ قدرتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات؛

7/قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم ؛

8 /القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة ؛

9/رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق، ص 782.

[2] موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، (2008) التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، ص179 .

اولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة.

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.

- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الوارد ات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية[1]
- تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدرتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والإدارة.
- في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.
- يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] فليح حسن خلف ،مرجع سابق ،ص17.

قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة لجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة[1].
- قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدما في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

– إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص489.

ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات.

– لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.

– لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة [1].

– تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي مها تقد الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.

– قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيميائية، الصلب الإسمنت...الخ[2] .

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. 177.

[2] محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 38.

يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف وإمكانيات تلك الدول، وغالبا مالا تتلائم التقنية المستخدمة مع ظروف الدول النامية، حيث أن تلك التقنية اخترعت لتناسب ظروف الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في البلدان النامية، إضافة إلى تكاليفها الباهظة والشروط القاسية التي تعجز البلدان النامية عن الوفاء بها[1] .

-تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وبالتالي ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.. 180.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو والتنمية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية، والمقاييس المستعملة لقيا سهما.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة[1].

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب القرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني ما يلي:

1- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني.

وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي[2].

ومما سبق يمكن القول أن[3] :

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

2- أٍّ ن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة

[1] Amine .V.Sarkan,(mars 2003) , poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, ,P113

[2] مد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف ، (، 2000)التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ص51.

[3] نفس المرجع .

فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم[1].

ومما سبق يمكن القول أن[2]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي –معدل التضخم

3- إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا[3].

هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي[4]:

1-الموارد الطبيعية : يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل: المعادن والمياه، وضوء الشمس.

2-رأس المال : ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات.

3-اليد العاملة : تعني كل الناس الدين يبحثون عن عمل أو يعملون ، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية.

4-التقنية: وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000) اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، ص12.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،المرجع نفسه،ص12

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،المرجع نفسه، ص13

[4] عثمان أبو حرب ،(2008) الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ، الأردن ، ص34

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي مايلي:

1/ المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي[1]:

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:**

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة إثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة

[1] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد ،)،(1999النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر، الإشعاع الفنية ، ص 118.

الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة إثر التضخم.

2/ المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، ما أ في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد ثم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة ... الخ[1].

3/ مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى ، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار ، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة[2].

المطلب الثاني: تعريف التنمية وقياسها:

أولا: تعريف التنمية

[1] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص. 120 – 119

[2] نفس المرجع .

يعرفSylvie Brunel التنمية على أنها قدرة البلد على إشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية[1].

كما تعرف التنمية كذلك بأنها كل ما يفعله الإنسان لتحسين حياته وتطويرها للأفضل، مستخدما كل ما لديه من موارد ووسائل وأدوات وخبرات متاحة[2].

وهي عبارة عن العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي[3].

من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج ويساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم[4].

هكذا فإن حدوث النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تنمية، حيث التجارب في الواقع والوقائع تؤكد أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد ومعدلات الادخار تمثل فقط جزء من التغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية. كما أنه من المحتمل أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما قد يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم مواكبة تحسن النمو الاقتصادي للتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية، فمثلا بلغ النمو الاقتصادي للدخل الوطني معدلات مرتفعة تقارب 6% في بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها منخفضة واستمرت فئات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والبطالة، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتجهت نحو الاتساع حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، في حين حققت دول أخرى معدلات نمو اقتصادي متواضعة في نمو الدخل الوطني، فقد

[1] Pierre Dallence , luc lecru, (1999) , croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de seuil, p152

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2009) التنمية-اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا ، بشريا،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 11ص

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص55.

[4] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي (2003) التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، ص 20

استطاعت أن تحقق ما تقد لا بأس به على مستوى مؤشر مركب التنمية البشرية في عدد الحالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية، فمثلا استطاعت سيريلانكا في الثمانينات من القرن الماضي من رفع العمر المرتقب عند الولادة إلى 73سنة وهو قريب من معدل الدول المتقدمة 74سنة كما تمكنت من زيادة متوسط الملمين بالقراءة والكتابة إلى % 78من السكان[1].

ثانيا: قياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD)بإصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI)والذي ظهر سنة1990، وهو يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد ، و المستوى التعليمي ، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور و الإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة ، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس[2].

أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في مؤشر الفقر التنموي الذي يرجع استعماله إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة، 1997ويهتم هذا المؤشر أساسا بالاختلالات والنقائص في نفس مكونات أو عناصر التنمية، حيث أن الفقر التنموي يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما[3].

[1] علي عبد الله (2003) موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد، 02الجزائر، ص103

[2] صدر الدين صواليلي، (،2006)النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 60ص.

[3] صيب رجم،(مارس2005)، ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد ، جامعة تلمسان ، ص 192

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل الأول المتعلق بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال

من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوبها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادها و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

- لقد اختلفت الدراسات التجريبية بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر

على النمو الاقتصادي، حيث اختلفت وجهات النظر، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات. فبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة والمصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين للمهارات والخبرات.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعالج هدا الفصل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل واقعه و اظهاره القانوني و عرض مناخه و ابراز معوقاته حيث اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال والى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي .إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا في شكل وحيد وهو الشركات المختلطة ، ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل كامل، وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار في الجزائر

لقد عالجت الجزائر الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

أولا :قوانين الاستثمار في الجزائر

1- قانون الاستثمار رقم 63 -277المؤرخ في 26 جويلية "1963[*] :

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963لتشجيع الاستثمار[1].كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في جنبية الجزائر و جلب الاستثمارات الأجنبية

II.قانون الاستثمار رقم 66-284المؤرخ في 15جوان 1966[**] :

لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15جوان 1966المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في لوطنية اطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس اموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية [2]

---

[*] قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26جويلية 1963المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم. 1993/63.

[1] عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، (2009) معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 25-24-23مارس، بيروت ،ص . 4

[**] قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15جوان 1966المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم .180.

[2] محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، (،2009) ازمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي، مجلة الباحث ، العدد ، 05ص . 64

3- قانون الاستثمار رقم82-11 المؤرخ في21 أوت"1982[*] :

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة،1963 و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري .إذ والا جنبية رغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات المباشرة ومساعد تها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز49% من رأسمال الشركة. بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة-85 83حوالي 2328مشروع. و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات [1].

4-قانون الاستثمار رقم86-13 المؤرخ في19 أوت1986 :

لقد أتمم وعدل قانون82-13 بقانون86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات .لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق .

فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، والذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة تعهدات وواجبات كل الأطراف .فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51 %على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و

[*] قانون رقم13/82 المؤرخ في28 سبتمبر1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد35

[1] عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص05 .

اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب[1].

5-قانون النقد و القرض1990 (*):

يعتبر القانون90-10 للنقد والقرض والصادر في14 أفريل1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في جالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر .كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية51 % و49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري .كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز .ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا .ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة1990 ب344 مشروع أي بمعدل20.6 % و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة[2].

6- قانون سنة1993 (*):

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في5 أكتوبر1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر. فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات

[1] قانون رقم10/90 المؤرخ في1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد39.

(*) الطاهر لطرش (2003) تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص196 .

[2] عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، مرجع سابق، ص06 .

(*) المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في5 أكتوبر1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64 .

بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار .فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات .كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم جانب. فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها .فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار [1].

7–قانون تطوير الاستثمار لسنة2001 [(**)]:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم–3 1المؤرخ في20 أوت2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار .لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب .

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها[2].

تطويره و وأهم ما يمز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية[3] :

1– المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

2–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة

[1] عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، مرجع سابق، ص07 .

[(**)] الأمر01 – 03 المؤرخ في20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47 / 2001 .

[2] عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، مرجع سابق، ص07.

[3] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص117.

الاستثمارات(APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

3-إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

4-صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق. ويبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها.

الجدول رقم (01): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم ملف، إيداع تصريحات، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسقية التسمية والايصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الاعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل حقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مدوالة هياكل التسيير والادارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبة التنفيذية للبلدية	المندوبة التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللا زامة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source : ANDI, 2004, texte régissant le développement de l’investissement en Algérie, Alger.

ثانيا :الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون[1]

1-الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال لنصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمرسوم التشريعي رقم المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على [2]:

- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات عينية أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودةSARL أو في شكل شركة باسم جماعيSNC أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

[1] عبد المجيد أونيس ،(2006)، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-18أفريل ،ص255.

[2] عبد المجيد أونيس نفس المرجع السابق ص 255.

- **مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:**

جاء ذلك حسب المادة 38من المرسوم التشريعي 93-12والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار."

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

.- ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39من المرسوم التشريعي 93-12وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:

لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة، كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

- **ضمان حرية التمويل:**

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغير من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12من المرسوم التشريعي: 93-12تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر ، والعوائد الناجمة عنه ، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر"كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين (60يوما.)

5الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

فالجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات ، ونذكر من هذه الاتفاقيات

ما يلي:

5-1الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحدب ، ونذكر منها ما يلي [1]:

1. الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي [2].
2. الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية[3]
3. الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار [4].

5-2الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي[5]:

[1] موسى بودهان،(2000،) الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، الجزائر ، دار الملكية ، ص18.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في22 ديسمبر سنة، 1990يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد
المغرب العربي، الجريدة-الرسمية رقم 1991/06.

[3] لمرسوم الرئاسي رقم 95-306المؤرخ في07 أكتوبر سمة1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في
الدول العربية ،الجريدة الرسمية رقم 1995/59.

[4] الأمر رقم 95-05 المؤرخ في24 ديسمبر سنة ، 1994الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم07/ 1995

[5] موسى بودهان المرجع السابق ص 18.

الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا[1].

الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا [2].

الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا [3].

الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا [4].

الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شاء نها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين[5]

1.النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

-تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

[1] المرسوم الرئاسي رقم90 -319 المؤرخ في17 أكتوبر سنة1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم 1990/45

[2] المرسوم الرئاسي رقم91 -346 المؤرخ في05 أكتوبر سنة1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 1991/46.

[3] المرسوم الرئاسي رقم94-01 المؤرخ في02 يناير سنة1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق، بها الجريدة الرسمية رقم1994/01.

[4] المرسوم الرئاسي رقم95-88 المؤرخ في25 مارس سنة1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 1995/23.

[5] محمد طالبي،(،2008) أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ،06الجزائر، ص 320.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

-الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2.نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار ، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

2-1 -في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات المعنية من:

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافةTVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

2-2-في مرحلة انطلاق الاستغلال : بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

-الإعفاء لمدة عشر (10سنوات) من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

-إعفاء لمدة عشر (10سنوات) ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

-منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار و الشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

الشكل رقم (01): مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

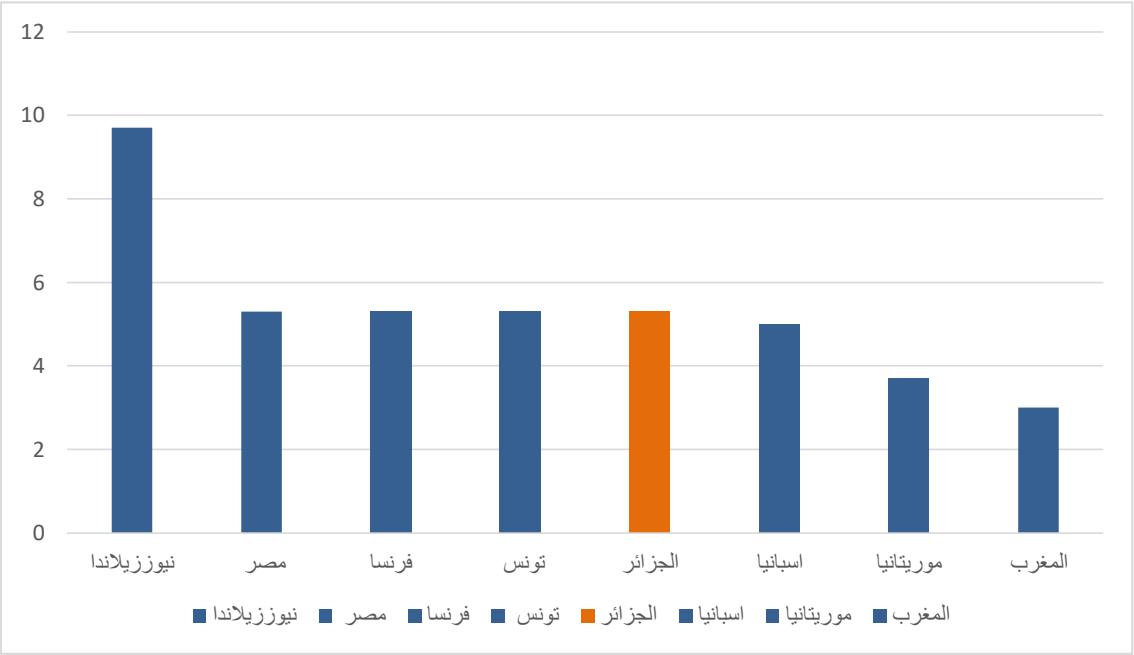

Source : www .doing business.org/doing business in Algeria 20

أما الرسم الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول

الشكل رقم (02): ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول

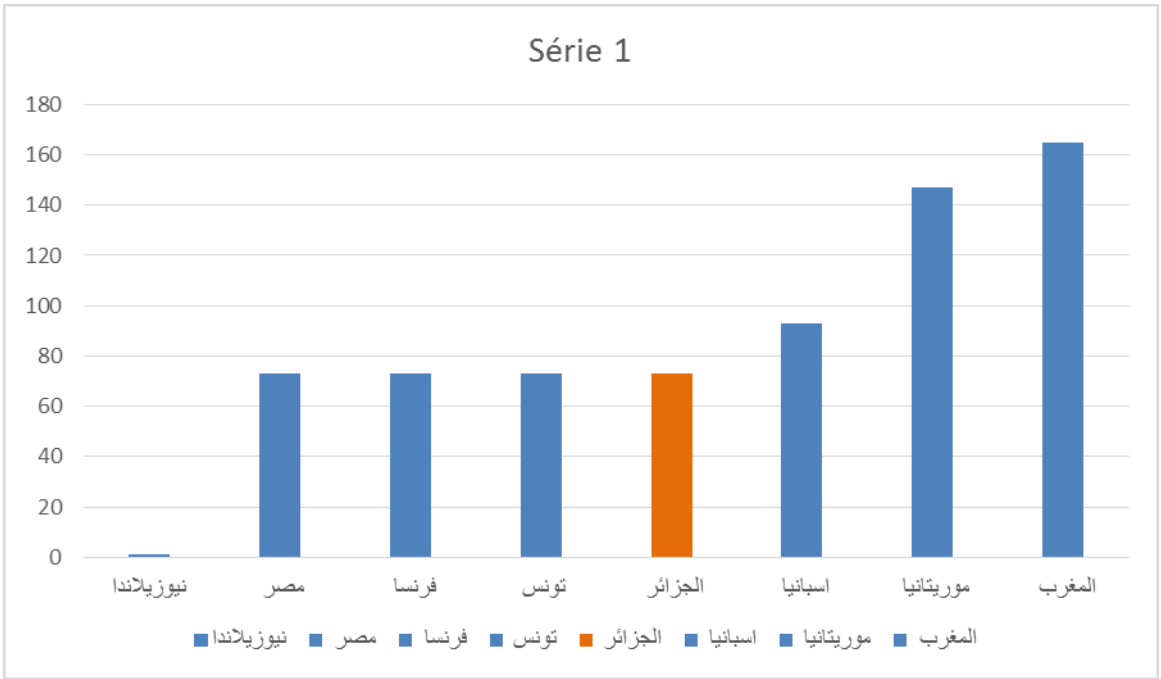

Source : www .doing business.org/doing business in Algeria 20.

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية
ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

أولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم (02) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1998-2007.

المؤشرات	98	99	00	01	02	03	04	06	07
معدل التضخم	4.9	2.6	0.3	4.2	1.4	2.5	3.8	4.4	4.2
معدل النمو الحقيقي	2.5	2.1	4.7	6.8	5.2	5.1	5.8	5.2	5.2
معدل البطالة	28.9	29	29	28	25.7	23.7	17.7	12.3	13.8
احتياطي الصرف مليار دولار	110.2	74.8	43.1	32.9	23.1	19	11.9	4.4	6.8
المديونية الخارجية مليار دولار	6.8	4.4	11.9	19	23.6	23.3	21.8	5.61	5.606
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	47.6	39.3	21.2	24	21.7	17.7	16.6	25.3	2.49
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	7.6	6.2	3.6	7.4	9.2	17.7	29.55	36.99	33.15
رصيد الموازنة مليار دولار	5.3	2.4	0.6	3.6	4.7	15.6	15.1	0.1	1.7-

المصدر: البنك المركزي الجزائري 2012،2008،2005،2002.

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، ويظهر جليا من الجدول رقم(02) التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية،

إذ انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد، والتي أدت إلى كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، وقد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة 1995-1997بفعل ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب و الأجور، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم إلى عجز في سنتي1998 و 1999 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط، وبداء من عام 2000فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض، وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 2000و 2001كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الزراعة، وانخفضت معدلات البطالة ما بعد كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية الخصخصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والذين هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية و السلبية لبرامج هيئات بريتون وودز، وكنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام2006 وهذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى% 25.3فقد انخفضت المديونية الخارجية وأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2007إلى 5.606مليار دولار2.49 %على الترتيب وبالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي لازمه طويلا، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عام 2010إلى 36.99مليار دولار، كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر.

ثانيا: البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

سبق وان أشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي[1].

1-شبكة المواصلات:

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب 107324 كلم، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا

[1] ناجي بن حسين، مرجع السابق، ص65.

نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية، 3ويبقى الحل هو الإسراع في انجاز الطريق السريع شرق–غرب الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية سنة 2005سوى 160كلم، أما شبكة النقل الأجنبية".

بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر ، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقبة الاستعمارية ، وبالرغم من بلوغها4500 كلم ، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي ، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم .

2-تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIS)وقد عرفت منذ سنة1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للأنترنت في سنة 2001بلغ250 ألف مستخدم[1] ،أما في نهاية 2007فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت 2.5مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة ، بها بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات[2] كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية ،2000 الذي ألغي الاحتكار العمومي في المجال ، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع[3] ،فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21مليون مشترك في سنة2007 مقارنة بـ600 ألف مشترك فقط سنة ،2001 كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى3.6 مليون مشترك سنة 2006بعدما كان في حدود2.6 مليون سنة ،2002 وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5.28% سنة 2000 الى 51 % سنة 2005 مع

[1] براهيم بختي (2002) الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد ،01 ص.

[2] دليل الاستثمار في الجزائر ،2006،ص21.

[3] ناجي حسين ، مرجع سابق ،ص 65.

استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال [1].

الفرع الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف غير مغالى فيه ، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري [2].

الجدول رقم (03): ويوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2010.

البلد	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن	دراجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
الجزائر	(3)	0	0	(1)	تحسين في مناخ الاستثمار
تونس	(1)	1	1	0.33	عدم تحسين في مناخ الاستثمار
المغرب	(1)	0	1	1	عدم تحسين في مناخ الاستثمار

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر من مؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

دليل المؤشر:

أقل من 1 : عدم تحسن في الاستثمار

[1] ناجي حسين ،مرجع السابق ،ص 66.

[2] صالح مفتاح ،دلال بن سمينة ، مرجع سابق،ص121.

من 1إلى2 : تحسن في مناخ الاستثمار

من 2إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم(03) يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي[3/(0+0+3)] = 1

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى اثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية ، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها ، ومن اجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر ، يمكن أن

ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

ثانيا: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من اجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، ومن اجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر.

-مؤشرات التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ عام 1979عن المنتدى الاقتصادي العالميWorld Economic Forum والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول[1]،فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما[2].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي ،2009ص. 168

[2] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص .6

الجدول رقم (04): يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب (2009-2011)

المؤشر / البلد	مؤشر التنافسية العالمي	
	الرتبة	السنة
الجزائر	81	2009
	99	2010
	86	2011
تونس	32	2009
	36	2010
	32	2011
المغرب	64	2009
	73	2010
	75	2011

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

لقد شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2011 (139 دولة) وشمل سنة 2009 (131 دولة)وشمل سنة 2006 (125 دولة) ويظهر الجدول السابق تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول لمجاورة، إذ أ نها تتراوح ما بين المرتبة 81و 99بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا ما بين32 و 6خلال الثلاث سنوات الماضية ، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة لمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية [1].

- **ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر:**

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات

[1] ناجي بن حسين مرجع سابق،ص67.

النظرية الاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء، ويعني ذلك إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها وتخفيض تكلفتها[1]، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (05)يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر وتونس والمغرب 2009.

		عدد الاجراءات			المدة الزمنية يوم العمل			تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني		
البلد	الترتيب العلمي 2009	2003	2005	2009	2003	2005	2009	2003	2005	2009
الجزائر	125	18	14	14	29	26	24	31.9	27.3	13.2
تونس	88	10	9	10	46	14	11	16.4	11	8.3
المغرب	129	11	5	6	36	11	12	19.1	12.3	11.5

المصدر :تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة الرتبة120 مقارنة بالرتبة59 و47 لكل من تونس والمغرب في سنة2006 وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة2009 إلى المرتبة125 ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب، ويعو سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع والى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

المبحث الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

[1] ناجي بن حسين مرجع السابق ،ص 67.

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلاّ أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الإدارية التالية:

المطلب الأول :المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مايلي:

الفرع الأول: الاستقرار السياسي

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها[1].

الفرع الثاني: عدم وجود سوق المنافسة:

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية[2]:

1-إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

[1] على همال ،فاطمة حفيظ ،مرجع سابق ،ص387.

[2] بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ، 04ص71 .

2.كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن

الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذ الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل ش من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

3.الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل% 44من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

4.إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنش الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

5.أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في و سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

6.أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع ،كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا .

7.كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال

وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء للمحلين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000ملف خلال 10سنوات ، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية .

8. إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على % 40من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

ثالثا: عائق العقار

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار(الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة[1].كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[2]:

1-طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛

2-تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛

3-عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

4-أمن المنطقة الصناعية.

[1] محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق ، ص 66.

[2] علي همال ، فطيمة حفيظ ، مرجع سابق ، ص . 385.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكو نها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18في 31أوت 1983المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية[1].

"أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها[2]:

1.تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛

2.الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛

3.تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

4.تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

المطلب الثاني: المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

أولا: الفساد الإداري

"إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا[3].

"كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة ،1995لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد.

[1] محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 66-67.

[2] محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 66-67.

[3] بعلوج بولعيد، مرجع سابق . 82

ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية. هذا وقد احتلت الجزائر".

المرتبة 97سنة 2004من أصل 146دولة داخلة في الترتيب ، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005من أصل 159دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر [1].

ثانيا : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية": إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة النامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين[2].

- و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية[3] :

1- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.

2- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

3 .إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.

4 .إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزييف في المعاملات التجارية و حقوق لملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.

---

[1] بعلوج بولعيد، مرجع سابق ، ص .85

[2] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق ، ص،ص124-125.

[3] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق ، ص،ص124-125.

5 .إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتها .

6 .إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

ثالثا: عوائق قانونية أخرى

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية[1].

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية في الجزائر

يظهر أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية من خلال الآثار الجانبية التي يتركها على الإنتاجية والاستثمار المحلي عن طريق عامل المحاكاة والتقليد التي تمكن الشركات المحلية من منافسة الشركات الأجنبية.

ومن المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي نجد:

أولا–الناتج الداخلي الخام PIB

هو مجموعة قيم الإنتاج الاقتصادي من الخيرات والخدمات في بلد معين خلال سنة معنية ويحسب اعتمادا على عدة مكونات منها: قيمة الاستهلاك الخاص، الاستثمارات لمصاريف الدولة، الفرق بين قيمة الصادرات الواردات، ويعتبر أفضل مؤشر لقياس درجة نمو النشاط الاقتصادي.

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق ، ص125.

في الاقتصاد، الناتج الوطني الخام هو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية ما (حتى وإن كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم داخل هذه المنطقة) وهو أحد مقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول.

وباعتبار أن النمو الاقتصادي يقاس بالناتج الداخلي الخام سجلت الجزائر معدلات نمو ايجابية خلال 2000- 2012 بعد فترة من الانكماش والركود الاقتصادي التي شهدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب الظروف الأمنية والسياسية الغير المستقرة ويرجع السبب إلى معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة أين وصل سعر البرميل النفط إلى 28,5دولار سنة 2000.بالإضافة إلى تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية لم يسبق لها من قبل مستخدمة عائدات البترول، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001 – 2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) خصصت لها مبالغ مالية ضخمة (525مليار دينار، 4203مليار دينار، 21.214مليارديناز) على التوالي. بالإضافة إلى تحسن مؤشرات القطاع الزراعي أين وصل معدل النمو28 إلى 19,7في المائة سنة 2003يرجع السبب إلى عدة عوامل من بينها غزارة الأمطار الاستثنائية التي عرفتها الجزائر في تلك السنة التي كانت لها أثار ايجابية على الزراعة وقطاع الأغذية الفلاحية، لكننا نلاحظ أن بعد 2005عرفت معدلات النمو تراجعا أين بلغت أدنى مستوياتها سنة 2009بمعدل 1,6 % وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول ليرتفع معدل النمو في الناتج الداخلي إلى 3,6 % سنة 2010تحسنا سنة 2010لكن سرعان ما انخفض إلى 2,8 % سنة 2010بسبب الركود المستمر لقطاع المحروقات أين سجل معدل نمو سلبي بـ 3,3في المائة سنة 2011بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو قطاع البناء إلى 5,8%، إلا أن معدل النمو عرف تحسنا طفيفا سنة 2012،ليسجل .3,3% وتراجع النمو الاقتصادي سنة 2016بواقع 0,7%،وكشف الديوان الوطني للإحصاء أن النمو المسجل في 2016بلغ 3,3%، وصاحب النمو تقلص نصيب الفرد من الناتج الخام إلى 3894دولار في سنة 2016 وهذا ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (06) : تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه(2000-2012)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الداخلي الخام (ملياردينار)	4123,5	4260,8	4537,7	5247,7	6135,9	7544,1	8389,6	8389	11043,7	9968	11991,1	14519,8	15843	14851,3	15841,9	13841,4
معدلات النمو الحقيقي	2,4	2,1	4;7	6;9	5;2	5,1	2,0	3,0	2,4	1,6	3,6	2,8	3,3	3,6	5,8	2,9
PIB خارج المحروقات	1,2	5,4	5,3	6,0	6,2	4,7	5,6	6,3	6,7	9,6	6,3	6,1	7,1	6,3	7,8	7,9
المحروقات	4,9	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-3,2	-8,0	-2,2	-3,3	-3,4	-2,5	-1,5	2,5
الزراعة	-5	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,8	4,9	5	-3,8	6,2	8,5	21,1	4,9	11,6	22,2	20
الصناعة	1,2	2	2,9	1,5	2,6	3,3	/	0,8	6,2	8,3	8,5	3,5	3,4	3,5	5,1	4,1
البناء والاشغال العمومية	5,1	2,8	8,2	5,5	8	7,1	11,6	9,8	8,7	8,5	8,9	5,2	8,2	9,2	12,2	10,2
الخدمات	3,1	3,8	5,3	4,2	7,7	6	6,5	6,8	8,6	7,3	7,1	6,4	7,3	8,4	11,4	10,3

المصدر : 2012 ، les annexes statistiques من الموقع www.ons.dz المطلع عليه في 04-04-2018 على 10:45.

بالموازاة وتطور معدلات النمو الداخلي الخام حققت الجزائر معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام على طول الفترة 2000 -2015 رجع السبب إلى ارتفاع العائدات من المحروقات باعتباره أهم مصدر للدخل في الجزائر باستثناء سنة 2009 أين سجل معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انخفاض ليصل إلى 11,37-% وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول والذي سببته الأزمة المالية وهذا ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (07) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2015)

السنوات / متوسط نصيب الفرد من السنوات PIB	متوسط نصيب الفرد من PIB (ألاف)	متوسط نصيب الفرد (ألاف)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من PIB (%)
2000	1,7273	129,99	/
2001	1,7028	131,48	1,14
2002	1,7426	138,85	5,60
2003	2,0563	159,14	14,61
2004	2,5500	183,75	15,61
2005	3,3914	222,66	15,46
2006	3,8458	246,48	21,17
2007	3,8343	266,48	10,64
2008	4,7865	309,12	8,16
2009	3,7713	273,97	16
2010	4,3496	323,49	-11,37
2011	5,2716	411,69	18,09
2012	5,3098	311,31	18,83
2013	5,2120	298,33	7,07
2014	6,2315	501,33	19,34
2015	5,2343	249,98	12,15

ثانيا–علاقة الاستثمار الأجنبي بالناتج الداخلي الخام في الجزائر

عرفت معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام ارتفاعا حيث سجلت اعلى قيمة لها سنة 2003بمعدل بلغ6.9%، صحبة في ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 5.60 %سنة 2002إلى 14.61% سنة 2003ما توافق مع معدل نمو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 42.18% يعود السبب إلى تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001الذي ساهم في تحقيق معدل نمو قدر بـ 5.5%خارج قطاع المحروقات، إلاّ انه بعد سنة 2005عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا ملحوظا

نتيجة التسديد المسبق للديون سنة 2006لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2009أين سجلت 199.48مليار دينار جزائري بمعدل نمو ،%19.2بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج المحلي الخام ليصل إلى 1.6%وهو ادنى معدل مسجل خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي يسجل معدلا سلبيا بـ11.37 %خلال نفس السنة، رغم هذا بلغ حجم الاستثمار كتراكم مستويات مرتفعة أين سجل 47% مما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة نفقات التجهيز في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005) الذي ساهم في تحقيق قيمة معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6.6% وكنتيجة لانخفاض الاستثمارات العربية البيئية سنة 2010تراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر عما كانت عليه سنة 2009بمعدل 15.68% وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

جدول رقم (08) : العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي والناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال الفترة (2000-2012)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الداخلي العام PIB	4123.5	4260.8	4537.7	5247.5	6135.9	7544.1	8463.5	8389.6	11043.7	9968.0	11991.8	15519.8	15843
معدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3
تدفق الاستثمار الأجنبي (مليار دينار)	32.96	92.96	84.86	49.06	63.55	79.21	130.39	115.16	167.46	199.48	168.40	187.52	115.64
معدل نمو الاستثمار الأجنبي %	/	180.15	8.10-	42.18-	29.53	24.64	64.61	11.68-	45.41	19.12	15.58-	11.29	38.64-
نسبة الاستثمار الأجنبي الى الناتج الداخلي الخام PIB%	0.79	2.16	1.87	0.93	1.03	1.05	1.54	1.37	1.51	2.0	1.4	1.29	0.72
حجم الاستثمار تراكم خام PIB%	25	27	31	30	33	32	30	34	37	47	41	38	39

المصدر : مجموعة البنك الدولي ،قاعدة البنك الدولي ،من موقع www.albankaldawli.com المطلع عليه يوم 2021/04/06على الساعة 1:49

وبعد الانتهاء من هذا الفصل المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، يمكن

تلخيص اهم ما ورد في هذا الفصل في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2011.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تدفقات FDI الوارد الى الجزائر بالمليون دولار	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1796	1662	2646	2761	2291	2571
معدل النمو اقتصادي (%)	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	5	3	3	2	2.5	4.2
FDI كنسبة من GDP		0.57	0.53	1.04	1.04	0.79	2.16	1.86	0.93	1.03	1.05	1.8	1.1	1.8	2	1.8	1.9

المصدر : Word investment report , 2012, www.unctad.org

يبين الجدول أن حجم الناتج الداخلي الخام عرف تطورات مهمة تعكس معدلات النمو المحققة خاصة خلال الفترة. 2002– 2011 ارتفع حجم الناتج الداخلي الخام من حوالي 2005مليار دينار سنة 1995إلى 4124مليار دينار عام 2000محققا معدلات نمو متذبذبة تراوحت كمتوسط للفترة (3.2%) 1995– 2000وإن كانت جل هذه المعدلات إيجابية فقد ظلت دون المستويات المرجوة، هذا ما يتماشى مع تدفقات متدنية من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتجاوز 507مليون دولار طيلة الفترة، وإن نمت بمعدلات مهمة خاصة عام 1998و1999 (96.33%-33.75%)، سجلت سنة 1998تضاعف في حجم الاستثمارات المستقطبة مقارنة بالسنة التي سبقتها من 260مليون دولار سنة 1997إلى 501مليون دولار عام ، 1998ونشير إلى أن هذه السنة سجلت معدل النمو الأعلى طيلة الفترة 1995- 2000مقداره ، 5.1%وحتى كنسبة من الناتج الداخلي الخام سجلت هاتين السنتين 1998و 1999أعلى نسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل بلغ 1.04%من الGDP و تعكس هذه التطورات النسبة المرتفعة لحجم الاستثمار كتراكم خام بالنسبة للGDP والتي قدرت ب 24 % عام 1999ويترافق مع تراجع معدل النمو عام 2,2% 2000معدل نمو سلبي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر - ،2.34 %وتراجع نسبته من ال GDP إلى حوالي 0.7%كما أن حجم الاستثمار كتراكم خام من الGDP قد تراجع إلى أدنى مستوى له في حدود .20.7% قد عرفت السنوات اللاحقة 2001–2011طفرة في معدلات النمو المحققة بلغت أعلى مستوياتهم عام 2003بمعدل نمو بلغ ، 6.9%كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طفرة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة وإن كانت معدلات نموها عرفت تذبذبا. كان أهم تطور مسجل فيما يخص هذه التدفقات سجل عام 2009الذي يظل أفضل سنة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للجزائر.

إن هذه التطورات جاءت معاكسة لتلك المسجلة فيما يخص معدلات النمو المحققة، إذ في سنة (2009أفضل معدل نمو للFDI) سجل معدل النمو أدنى مستويات له خلال هذه الفترة 2 %إلا أن نسبة الFDIبالنسبة للGDP كانت هي الأعلى بمعدل بلغ 2.16 % وفي سنة 2003أين سجل معدل النمو أعلى مستوى له 6،9 %تدهور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر الى أدنى المستويات مسجلا معدل نمو سلبي بلغ -42.18 % ، رغم هذا بلغ حجم الاستثمار كتراكم خام من ال GDP مستويات مرتفعة ظلت في حدود 24 % من خلال هذه الفترة .

مما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة نفقات التجهيز في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو وإنعاش الاقتصاد الوطني برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 .

ويوضح الشكل الموالي العلاقة بين المدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

الشكل رقم (03) العلاقة بين التدفقات النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1995 -2011.

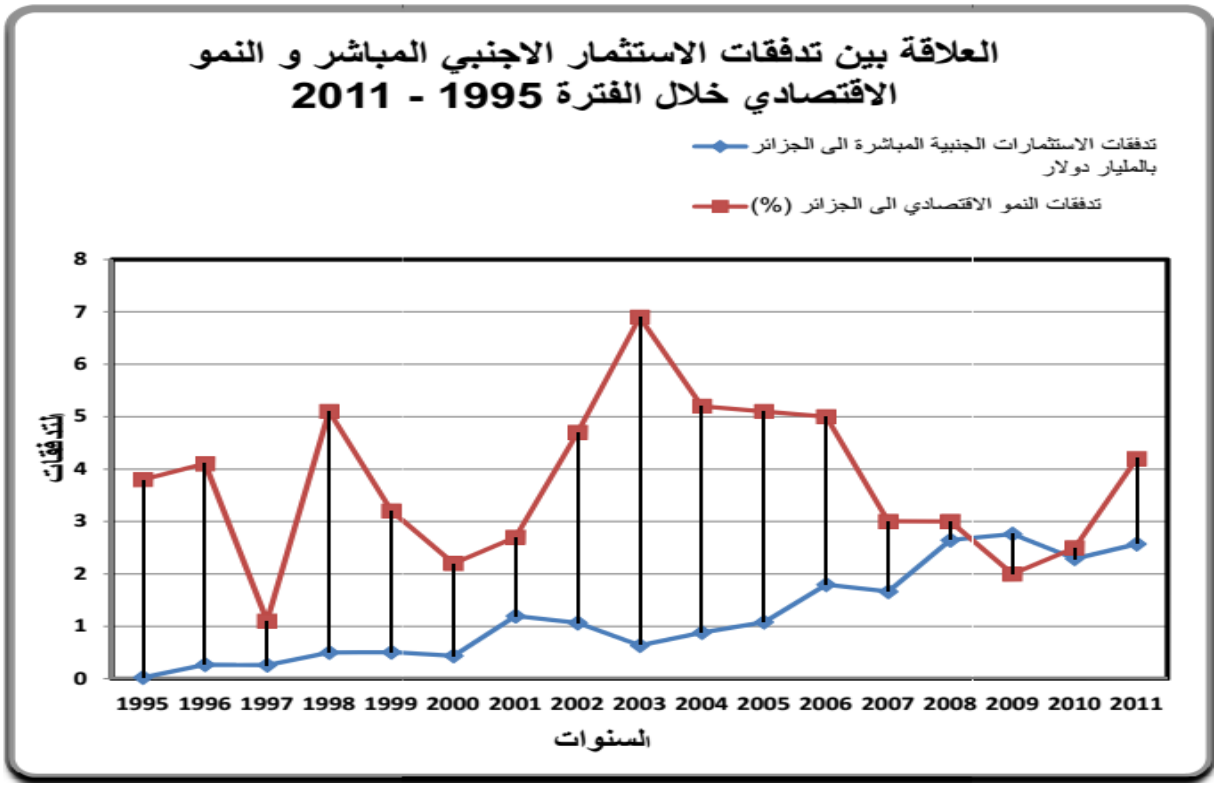

المصدر : Word investment report , 2012, www.unctad.org

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الفصل الثاني المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تبين لنا ما يلي:

– ان الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة مما يجعلها من البلدان الاكثر استقطابا للاستثمارات الاجنبية المباشرة . فبالإضافة الى الثروات الطبيعية الهائلة الخاصة بقطاع الطاقة، هناك مؤهلات اخرى لا تقل اهمية مثل الحجم المعتبر للسوق الجزائرية، الوضعية الاقتصادية الكلية المريحة، الموقع الجغرافي المتميز، والحجم الكبير من اليد العاملة. كما تجدر الملاحظة بان مستوى تكوين الموارد البشرية قد تحسن كثيرا خلال السنوات الأخيرة.

– ان وثيرة تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر متباينة منذ سبعينيات القرن الماضي . فبعد الغياب الشبه التام لهذه الاستثمارات خلال الثمانينات ما عدا قطاع المحروقات عدت تدفقات هذه الاستثمارات الى الجزائر. ويظهر جليا خاصة منذ سنة 1994و الفترة وكذلك جاذبية قطاع المحروقات.

– و من حيث مصدر الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر تم التوصل الى ان الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا ب121 مشروع ما قيمته 39.376مليون دينار ثم تليها الدول العربية ب290 مشروعا أي بقيمة835.745 وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا ب48 مشروعا، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر. مع العلم ان الاستثمارات الاوروبية تقع في قطاع المحروقات بالدرجة الاولى بالإضافة الى بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل: الصيدلة، الزراعة الغذائية والحديد والصلب.

–عدم تحسن واضح الى التراجع في معظم المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول الثلاثة الجزائر ، المغرب ، تونس خاصة مؤشرات المخاطر القطرية التي تميزت بنوع من الاستقرار يعكس عدم كفاية الجهود المبذولة من اجل تحسين التقييم لدى الهيئات الدولية بالرغم من اولوية هذه المؤشرات والتي تعتبر بمثابة ضمانات للمستثمرين الاجانب ، الشيء الذي يمكن ان يفسر ضعف حصيلة التدفقات الواردة الى هذه الدول.

–التقدم النسبي لتونس في معظم المؤشرات الدولية مما يجعلها تمثل مرجعية لمقارنة تطور المناخ الاستثماري بالنسبة للمغرب و الجزائر ، إلا ان تقارب حصيلة تدفقات الاستثمار الواردة الى الدول الثلاث يدل على تأثر جاذبية الاستثمار بمتغيرات أخرى تتعلق بالمستثمر الاجنبي مثل حجم السوق الاكبر نسبيا في الجزائر و المغرب و الاستثمار في قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر.

-ضعف المناخ العام للاستثمار في الجزائر الذي تحكمه معظم المؤشرات المدروسة باستثناء مؤشر التنمية البشرية ، والذي يرتبط من خلال مكوناته بتحسن مداخيل المحروقات في السنوات الاخيرة

-اما فيما يتعلق بالنقائص ، تشير نتائج البحث الى وجود بعض المعوقات التي تواجه تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر . من بين هذه المعوقات التأخر الكبير في برامج الخوصصة . ويظهر ذلك جليا في القطاع المالي 94بالمائة من البنوك لا تزال تابعة للدولة . بالإضافة الى ذلك النقص الكبير في المعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للاستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن الجزائر بالنسبة للجزائر مع وجود صعوبة في الحصول على العقار الصناعي .

خـــاتمة

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة المتعلقة ب الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي في الجرائر تبين لنا ما يلي :

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد ازدهارا خلال القرن 19 مع بداية الثورة الصناعية وحتى 1914ء شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم عاد الاستثمار للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف الثمانينات، ثم شهد تطورات متسارعة جدا يتحول الاستمارات من استمارات أجنبية مباشرة عامة إلى استثمارات أجنبية مباشرة خاصة، والتوجه نحو الأسواق ذات العائد الكبير، وكنا زيادة تدفقات الاستثمارات بين الدول المتقدمة نفسها أكثر من هذه الزيادة من الدول النامية نظرا التوفر الأسواق الواعدة و القدرة على التصدير للأسواق العالمية.
- لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها ، ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم تحو اجتذاب المزيد منها.
- إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة مكة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عاليا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة مائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

من خلال هذه الرسالة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح لنا

- أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991 – 2008) ، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي ، إلا أن تأثير إيجابي.

- كما أشارت النتائج الأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلى و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفقه إليها، وحتي يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على :

- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وحلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية و إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم .
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
- توجيه الحوار الضريبية نحو القطاعات التي تميز مزايا تنافسية.
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية والعمل المصري .
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف و خال من البيروقراطية و الرشوة .
- توفير الاستقرار السياسي والأمني .
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب :

1. أحمد زغدار،(2004)،الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، عدد 3، الجزائر ، ص15.

2. أسامة كردي، (2001)،آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي.

3. حاتم القرنشاوي، (2006) ،تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر.

4. حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2009) التنمية-اجتماعيا ،ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا ، بشريا، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة .

5. حسين عبد المطلب الأسرج ، ديسمبر(2005) سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، العدد 83.

6. الطاهر لطرش (2003) تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

7. عبد السلام أبو قحف،(1989)نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة .

8. عبد السلام أو قحف،(2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية.

9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000) اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية.

10. عثمان أبو حرب (2008) الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر.

11. علي عباس، (2007) ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد.

12. علي عبد االله (2003) موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد، 02الجزائر.

13. علي عبد القادر علي،(2004)محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الواحد والثلاثون .

14. فليح حسن خلف (2007) اقتصاد المعرفة، الأردن ،عالم الكتب الحديث .

15. مبارك سلوس، (2001)،التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .

16. محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، (،2009) ازمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي، مجلة الباحث ، العدد ، 05.

17. محمد صالح القريشي، (2008)، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع.

18. محمد طالبي،(،2008) أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ،06الجزائر.

19. محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي (2003) التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية .

20. محمد محمد أحمد سويلم ، (2009)الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية .

21. محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد ،)،(1999النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر، الإشعاع الفنية

22. معاوية أحمد حسين، (الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

23. موسى بودهان ،(2006)،القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني .

24. موسى بودهان،(2000،) الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، الجزائر ، دار الملكية .

25. موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، (2008) التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء.

المجلات والمقالات :

26. بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ، 04.

27. صالح مفتاح ، دلال بن سمينة" ،(2008)، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43.

28. صيب رجم،(مارس2005)، ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد ، جامعة تلمسان .

29. طارق نوري، (2006)، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر.

30. عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، (2009) معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 25-24-23مارس، بيروت ،ص . 4

31. عبد المجيد أونيس ،(2006)، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-18أفريل.

32. مد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف ، (، 2000)التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية.

33. الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد. السعودية، الرياض، ص 2.

34. ناجي بن حسين،(2009)،تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31.

الرسائل الجامعية :

1. بلال بوجمعة (2007) تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، .تلمسان.
2. صدر الدين صواليلي، (،2006)النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
3. فيصل حبيب حافظ ،(2005)،دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة السعودية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، الجزائر .

النصوص القانونية :

1. لمرسوم الرئاسي رقم 95-306المؤرخ في07 أكتوبر سمة1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ،الجريدة الرسمية رقم 1995/59.
2. المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في5 أكتوبر1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64 .

3. المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في22 ديسمبر سنة، 1990يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة-الرسمية رقم 1991/06.
4. المرسوم الرئاسي رقم90 -319 المؤرخ في17 أكتوبر سنة1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم 1990/45
5. المرسوم الرئاسي رقم91 -346 المؤرخ في05 أكتوبر سنة1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 1991/46.
6. المرسوم الرئاسي رقم94-01 المؤرخ في02 يناير سنة1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق، بها الجريدة الرسمية رقم1994/01.
7. المرسوم الرئاسي رقم95-88 المؤرخ في25 مارس سنة1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 1995/23.
8. الأمر01 – 03 المؤرخ في20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47 / 2001 .
9. الأمر رقم 95-05 المؤرخ في24 ديسمبر سنة ، 1994الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم07/ 1995
10. قانون رقم10/90 المؤرخ في1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد39.
11. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15جوان 1966المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180.
12. قانون رقم13/82 المؤرخ في28 سبتمبر1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد35
13. قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26جويلية 1963المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم. 1993/63.

المراجع الأجنبية :

1. OECD , (1999),third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris .
2. Michel Menry Bouhet ,(2005) , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France , Pearson Éducations .
3. Maitena duce ,(2003) , definition of foreign direct investment, a methodological note , banco de espana , final draft , july 31, 2003 .
4. Amine .V.Sarkan,(mars 2003) , poverty alleviation towards sustainable development
, revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02,. 1945, Edition de seuil.

5. Pierre Dallence , luc lecru, (1999) , croissance et mutations de l'économie mondiale depuis